الرئيس الشرفي لليوم الدراسي: أ. د كراجي مصطفى، أستاذ التعليم العالي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

المسؤول عن اليوم الدراسي: د. أوسهلة عبد الرحيم، أستاذ محاضر قسم أ.

اللجنة العلمية:

د. بلغماري ميلود	رئيس اللجنة العلمية
د. هديلي أحمد	
د . براسي محمد	
د . غراس عبد الحكيم	
د. شهيدي محمد سليم	
د . وافي خديجة	
د. عبار عمر	
د. أوسهلة عبد الرحيم	

اللجنة التنظيمية:

أ. بوعناد فاطيمة الزهراء	رئيسة اللجنة
بوعناد حدهوم	طالبـــة دكتـــوراه
سفير مختارية	طالبـــة دكتـــوراه
أحمد بلقاسم إبراهيم	طالب دكتـــوراه

الإشكاليـــة

شهدت الجزائر ترسانة قانونية في قطاع العدالة مست القضاء، شركائه وأعوانه (القانون الأساسي للقضاء، القانون الأساسي الخاص بمستخدمي آمانات الضبط للجهات القضائية، القانون المنظم لمهنة المحضر القضائي، قانون التوثيق، القانون المنظم لمهنة المحاماة ..... إلخ)، لتلي ذلك جملة من الإصلاحات هدفت لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة مست الجريمة بكل أنواعها (مخالفات، جنح وجنايات)، فقلصت من سلطات النيابة العامة في ما كان يسمى بقضايا التلبس وإجراءاته. وهذا بإستحداث طريق جديد لمباشرة الدعوى العمومية في الجنح وهو نظام المثول الفوري وما جاء به من تعديلات (عززت من ضمانات المحاكمة العادلة)، ليس فقط في نظام المحاكمة وسلب النيابة العامة سلطة الحبس التي كانت من إختصاصها لمدة 08 أيام كأقصى تقدير في قضايا التلبس بل حتى في الإجراءات أمام الضبطية القضائية، وهذا دائما تعزيزا لضمانات المحاكمة العادلة. لكن أهم تعديل جاء به القانون 07/17 الذي عدّل قانون الإجراءات الجزائية والذي إستحدث بموجبه درجة الإستئناف في محكمة الجنايات بالإضافة لمجموعة من التعديلات ، وهو ما وافق إلتزام الجزائر دوليا بعد مصادقتها على مجموعة من الإتفاقيات الدولية التي أكدت على جملة من الضمانات الواجب توافرها في الدعوى الجنائية وإجراءاتها، وهذا ما أكده الفصل (المادة) 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بقولها «للشخص المدان الحق في اللجوء إلى محكمة أعلى لإعادة النظر من جديد في وقائع وقرار إدانته».

وتعديل قانون الإجراءات الجزائية سبقتها المراجعة الدستورية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية في مارس 2016 والتي أكد من خلالها في المادة 160 في فقرتها الثانية على التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية.

وفي هذا اليوم الدراسي سنحاول بقراءة قانونية ، دراسة محكمة الجنايات بتعديلها الجديد وإستنباط مدى تحقيق مفهوم المحاكمة العادلة في المسائل الجنائية من عدمه؟ وطبيعة أحكامها القضائية؟ وما هي أهم المشاكل القانونية التي أفرزها هذا التعديل؟ وهذا في محورين:

المحور الأول: في نظام وإجراءات المحاكمة العادلة أمام محكمة الجنايات بدرجتها

المحور الثاني: أحكام محكمة الجنايات وطرق الطعن فيها.

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

(19 مارس 1962)

سيدي بلعباس

تنظم كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)

يوما دراسيا حول:

ضمانات المحاكمة العادلة بمحكمة الجنايات في ظل تعديل 07/17

يوم الأربعاء 30 جانفي 2019

قاعة المحاضرات (الجناح البيداغوجي)

الجلسة الافتتاحية :على الساعة 09:00 صباحا

- **كلمة السيد كراجي مصطفى**، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)، سيدي بلعباس
- **المحاضرة الافتتاحية:** حول موضوع اليوم الدراسي «**ضمانات المحاكمة العادلة بمحكمة الجنايات في ظل تعديل 07/17**»، **الدكتور أوسهلة عبد الرحيم** (مسؤول اليوم الدراسي)، أستاذ محاضر "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس.

الجلسة الأولى برئاسة: د. براسي محمد

09:30 -09:45: **د. شنة زواوي** أستاذ محاضر "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس: «**ضمانات وحقوق المتهم أمام محكمة الجنايات منذ إتصالها بالدعوى إلى غاية صدور الحكم فيها على ضوء قانون 07/17**».

09:45-10:00: **د. حطاب كمال** ، أستاذ محاضر "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس: «**نظام الأسئلة والإقتناع في محكمة الجنايات**».

10:00-10:15: **أ.د ميلوى زين**، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس: «**مبدأ الإقتناع الشخصي في محكمة الجنايات في ظل تعديل 07/17**».

10:15 -10:30: **لوزاني ليندة**، طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس: «**إقرار مبدأ التقاضي على درجتين أمام محكمة الجنايات كضمانة للمحاكمة العادلة**».

10:30 -10:45 : **قادري أمال**، طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس: «**قراءة في نظام الأحكام الجديدة لمحكمة الجنايات على ضوء قانون 07/17**».

10:45 – 11:00 مناقشة

11:00 – 11:15 إستراحة

الجلسة الثانية برئاسة: د. صمود سيد أحمد

11:15-11:30: **د. وافي خديجة**، أستاذة محاضرة "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس: «**ورقة تسبيب الأحكام الجنائية في ظل قانون 07/17**».

11:30-11:45: **مسكين عبد القادر**، قاضي بمحكمة وهران «**الطعن بالمعارضة في أحكام محكمة الجنايات**».

11:45- 11:55: **جباري حضري**، أستاذ مساعد "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس:«**ضمانات محاكمة عادلة في محكمة الجنايات في ظل قانون 07/17**».

11:55 -12:05: **سعيدي فاطمة الزهراء**، طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسة بجامعة مستغانم «**النظام القانوني لمبدأ التقاضي على درجتين في محكمة الجنايات طبقا لقانون 07/17**».

12:05 -12:15: **بن عامر حاج ميلود**، طالب دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس: «**الإستئناف في الأحكام الجنائية في ظل تعديل 07/17**».

12:15 – 12:35: مـــنـــاقـــشـــة

12:35–12:50: قراءة التوصيات.

الكلمة الختامية.